محاضرات في تاريخ النظم القانونية

موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق LMD

إعداد: الدكتورة لمزري مفيدة

المحور الأول: مدخل عام لمادة تاريخ النظم القانونية

يميل الإنسان إلى الاجتماع ويعتمد على غيره في تحصيل ضروريات حياته، ما يجعله يدخل في علاقات اجتماعية مختلفة، ويقوم بالعديد من المعاملات مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، غير أن إتصاف الإنسان بالأنانية وحب الذات والطمع يجعل هذه العلاقات تتصف بالصراع والتناحر من أجل تلبية المصالح المتضاربة بين الأفراد.

ولهذا لا بد من قانون كضرورة حتمية لتنظيم هذه المصالح وللموافقة بينها بشكل يحقق مصالح الأفراد من جهة ومصالح الجماعة ككل من جهة أخرى.

وعليه فإن حاجة الإنسان إلى القانون أو تشريع ينظم به حياته، حاجة فطرية تتطلبها ضرورة تنظيم حياته وعلاقاته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، وعلى هذا الأساس يعرف القانون بأنها"***مجموعة القواعد العامة والمجرة التي تنظم علاقات الأفراد وسلوكاتهم داخل المجتمع ، والتي تفرض بقوة السلطة العامة"***.

ولما كان القانون ينظم المجتمع البشري الذي هو في تغير مستمر، فإن هذا التغيير لا محالة سيطال القانون، وبالتالي سيخضع لمبدأ التطور حتى يمكنه أن يتكيف مع أوضاع المجتمع المتطورة وعلاقاته المتجددة.

وعلى هذا الأساس فإن القانون الذي يحكم المجتمعات الإنسانية يتطور بتطورها ويتأثر بالعوامل التي تتأثر بها، فالمجتمع الإنساني خاضع للتطور و التغيير حسب المستويات التي يصل إليها الإنسان في كل وثبة حضارية، والتي تحدث نتيجة تفاعله مع محيطه.

ولذلك فإن دراسة القواعد القانونية في مجتمع ما، يستوجب تحديد الفترة الزمنية التي وجدت فيها هذه القواعد. فدراسة القانون لا يقتصر على القانون الحاضر أو الحالي فقط، ولكن تمتد إلى ماضيه و تسير إلى مستقبله، وهو ما يندرج تحت عنوان نطاق القانون.

أولا: نطاق القانون

يشمل نطاق القانون على ثلاثة أنواع من المواد حاليا.

1- دراسة القانون الوضعي الذي يهتم بدراسة وتحليل القواعد الحاضرة والمطبقة حاليا.
2- دراسة تاريخ القانون الذي يدرس النظم القانونية والمصادر التي استقيت منها هذه النظم حتى وصلت إلى شكلها الحاضر، حيث تهدف الدراسة التاريخية للنظم والمؤسسات القانونية الكشف عن مضمونها الحالي الذي أملاه التطور التاريخي.
3- علم التشريع أو السياسة الشرعية التي تدرس مستقبل القانون وكيفية تحسينه وهي الناحية الفلسفية والسياسية في الدراسة القانونية.

ثانيا: التمييز بين مادة تاريخ القانون ومادة تاريخ النظم

يعتبر مصطلح تاريخ النظم أشمل من مصطلح تاريخ القانون، فمادة تاريخ النظم تتعرض بالدراسة والتحلي إلى القاعدة القانونية التي عرفتها الحضارات البشرية وعلاقتها مع النظم الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تأثرها بهذه العوامل عبر المراحل التاريخية المختلفة.

أما مادة تاريخ النظم فتدرس القانون الذي أنتجته الحضارات الإنسانية المختلفة والعوامل المؤثرة والمساعدة التي أوجدته بتلك الصورة وعلى دلك الشكل، وبهذا فإن مادة تاريخ القانون تهتم فقط بالشكل الخارجي للقانون وبالتفاصيل الفنية للموضوعات القانونية المختلفة، دون ربط هذه التفاصيل بالإطار الحضاري الذي نشأت فيه.

ثالثا: أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية

برزت أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية في بداية القرن العشرين، *تكمن أهمية دارسة مادة النظم القانونية فيمايلي:*

1-بإعتبار النظم القانونية الوضعية الحالية ما هي إلا تهذيب للنظم السابقة، فإن الفهم الجيد للقواعد الحالية يوجب الرجوع إلى الأصول التاريخية لها وتتبع تطورها، وأن تفسير القانون الوضعي القائم لا يتأتى بغير الرجوع إلى ماضيه، كما أن فهم قوانين المستقبل لا يمكن بغير الرجوع إلى أحكام القانون الوضعي الحالي.

فالكثير من المصطلحات القانونية الحالية هي ذات أصل تاريخي قد يرجع إلى المسلمين أو الرومان أو الإغريق وغيرهم، و الأمثلة كثيرة في هذا المجال كفكرة الحق العيني و الشخصي أو الدفاع الشرعي، التقادم، الشورى.

2-تفيد مادة تاريخ النظم في الإطلاع على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والديني والظروف التي أدت إلى تحسينها وانتشارها،فالنظم الإنسانية في مختلف الميادين تتأثر داخلية بعوامل داخلية وخارجية سواء عن طريق التبادل الحضاري السلمي أو عن طريق الغزو، والدراسة التاريخية لكل هذا تسمح بالتعرف على مدى تأثر التشريعات الوطنية بالتشريعات الوطنية بالتشريعات الأجنبية مثلا.

3-تعد مادة تاريخ النظم وسيلة لمعرفة كيفية تطور النظم القانونية وأسباب ذلك مما يخلق لدى الباحث القدرة على تأصيل النظم القانونية و تصور مصيرها في المستقبل.

4- الدراسة التاريخية للنظم القانونية أداة مفيدة لتثقيف القانوني،حيث تساعد الباحث على الإلمام بمختلف المجتمعات والحضارات ولإستخلاص مستواها الحضاري من خلال شرائعها .

رابعا: نشأة النظم القانونية

نشأت النظم القانونية وتطورت لدى الشعوب والحضارات المختلفة تحت عوامل مختلفة نذكر منها:

1-***العقيدة الدينية السائدة بالمجتمع أو المعتنقة من قبل الدولة:***

فالنماذج الدينية كان لها التأثير الكبير على الحضارات الإنسانية، وقد تشكلت هذه النماذج في جل الحضارات القديمة أو الحديثة على مد تاريخ الإنسان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، الأساس الرئيسي للإبداع في خلق الحضارات ووضع النظم المختلفة، وقد كانت لديانات البشر المختلفة سواء السماوية منها أو التي وضعها الإنسان، تأثير كبير وانعكاس مباشر على المجتمع وعلى القانون الذي ينظم به.

2- العامل السياسي والاقتصادي:

فتطور المجتمع اقتصاديا يؤدي إلى تطور القواعد القانونية من أجل مسايرة التطور الحاصل، والقانون في بلاد الرافدين دليل على ذلك .

فالعامل الاقتصادي شكل عند مختلف الشعوب عامل مهم جدا لتكوين المجتمع وتطويرها، بل أن نوع النظام الاقتصادي المطبق كان له انعكاس مباشر على نظام الأسرة والملكية وتقسيم الطبقات الاجتماعية.

3- العامل الاجتماعي

فتطور العلاقات الاجتماعية في جماعة معينة يفرض إيجاد تقنيات قانونية جديدة لحكم هذه العلاقات.